الجمارك الخضراء ودورها في تعزيز الاقتصاد الأخضر

Green customs and their role in promoting the green economy

قندوز عائشة *[1] ، علاوي صفية[2]

[1] جامعة الأغواط، الجزائر ، gaicha.univ.436@gmail.com

[2] جامعة الأغواط، الجزائر ، Sofia.univ.83@gmail.com

الاستلام: 01 /2020/03 القبول: 23 /2020/03 النشر: 30 /2020/04

ملخص:

تعتبر الجمارك الخضراء أداة لتحقيق الاقتصاد الأخضر، حيث يتطلب هذا الأخير وجود، أجهزة مرافقة تدعم النشاط الصديق للبيئة وهذا ما سوف نتناوله في دراستنا بتطبيق منهج وصفي وتحليلي من أجل معرفة الإطار النظري للجمارك الخضراء ودورها في تعزيز الاقتصاد الأخضر مع إلقاء الضوء على حالة الجزائر وذكر تجربة إحدى الدول العربية.

وتوصلنا إلى أن الجمارك الخضراء مبادرة غير متبناة في الجزائر، وعليها أي الجزائر النظر بجدية لهذا الموضوع الذي له دور كبير في دعم الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : الجمارك الخضراء، الاقتصاد الأخضر، الوعي البيئي، الجمارك.

تصنيف JEL : A29 ,C19,C41,Q57

Abstract :

Green customs is considered a tool for achieving the green economy, as the latter requires the presence of escort services that support environmentally friendly activity; This is what we will address in our study by applying a descriptive and analytical approach in order to know the theoretical framework for green customs And its role in promoting the green economy while highlighting the case of Algeria. And we mentioned the experience of an Arab country.

We concluded that green customs is an unopposed initiative in Algeria, and that is, Algeria should seriously consider this issue, which has a major role in supporting the green economy in Algeria.

Key words : Green customs ; Green economy ; Environmental awareness ; customs.

JEL Codes :A29 ,C19,C41,Q57

* المؤلف المراسل: قندوز عائشة ، الإيميل: gaicha.univ.436@gmail.com

مقدمة:

احتل موضوع التنمية الاقتصاديةو الاجتماعية ما بعد الحرب العالمية الثانيةو حتى الو الحاضر مركزا مهما بين الدراسات الاقتصادية، فقد عكف الاقتصاديونو المفكرون الاجتماعيون من خلال المنظمات الدوليةو الاقليمية، على دراسة وتحليل أوضاع التخلفو التنمية من جوانبها المختلفة ، مظاهرها، وأسبابها ، استراتيجياتها ومشاكلها . فقدموا الكثير من النظرياتو السياسات كحلول وتفسيرات لتلك الظاهرة, كل ذلك بهدف مساعدة الدول النامية للخروج من أسر التخلفو المضي قدما نحو التقدم. ثم تبلور مفهوم التنمية المستدامة الذي يبو أكثر شمولية في معناه حيث يحوي إلى جانب التنمية الاقتصادية جوانب أخرى من التنمية الاجتماعيةو الثقافيةو البيئية، وبدأ يظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر وهويعني تحقيق النموو التنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئي وكذلك توفير المساعدات والمنح للدول الفقيرة من أجل النهوض بالتعليم والصحة والبنية الأساسية وبذلك تتحقق العدالة والمساواة في التنمية.

بدأ الاهتمام والنظر نحو الاقتصاد الاخضر باعتباره نشاط اقتصادي صديق للبيئة واحدى سبل تحقيق التنمية المستدامة، وتبع ذلك نشاطاتو هيئات تعمل في نفس المسار ألاو هو المحافظة على البيئةو الحد من الانبعاثات الكربونية الناتجة عن الصناعات القائمة على مصادر الطاقة الغير متجددة والمتمثلة في الفحم والبترول والوقود الحفرى ومثال على هذه الهيئات الضرائب الخضراء و الجمارك الخضراء .. ونتناول في هذه الورقة البحثية موضوع دور الجمارك الخضراء في تعزيز الاقتصاد الأخضر

وللبحث في هذا الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية :

-ما هو الدور الذي تلعبه الجمارك الخضراء لتعزيز الاقتصاد الأخضر ؟ ومن هذا التساؤل انبثقت **أسئلة فرعية** تتمثل في :

* ما هو الاقتصاد الأخضر ؟
* ما المقصود بالجمارك الخضراء ؟
* ما هو الدور الجمارك الخضراء في تعزيز الاقتصاد الخضر ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات الفرعية وضعنا الفرضيات التالية :

- الاقتصاد الأخضر هو النشاط الذي يحافظ على البيئة ؛
- الجمارك الخضراء هي هيئة حكومية تقف أمام كل نشاط من شأنه الإضرار بالبيئة؛
- الجمارك الخضراء لها دور في تعزيز الاقتصاد الأخضر.

الهدف من البحث : تهدف إلى إعطاء المبادرة الناجحة في الدول العربية في مجال الاقتصاد الأخضر، وذلك بالاستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي لاستخلاص الدروس والاستفادة منها في صياغة سياسات التنمية وزيادة فرص النجاح في تطبيقها

أهمية الدراسة :تكمن أهمية الدراسة في :

-حداثة الموضوع خاصة في الآونة الأخيرة وتوالي الأزمات الاقتصاديةو المالية و البيئية؛

- توجه أغلب الدول إلى ضرورة اعتماد اقتصاد أخضر صديق للبيئة؛

- تبني عدد من الدول لمبادرة الجمارك الخضراء التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة.

أهداف الدراسة :تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على : التعرف على مفهوم الاقتصاد الأخضر وأسباب ظهوره؛

التعرف على العلاقة بين الجمارك الخضراء ودورها في تعزيز الاقتصاد الأخضر

وفي هذه الورقة البحثية سيتم تسليط الضوء على النقاط التالية :

أولا: ماهية الاقتصاد الأخضر .

ثانيا: تعريف الجمارك الخضراء

ثالثا: دور الجمارك الخضراء في تعزيز الاقتصاد الأخضر .

أولا : الاقتصاد الأخضر

1) تعريف الاقتصاد الأخضر :

يُعرّف الاقتصاد الأخضر على أنّه الاقتصاد المبني على توليد كميات قليلة من الكربون، ويكون الدخل ونمو العمالة فيه مدفوعين بالاستثمار الخاص والعام في الأنشطة الاقتصادية، والأصول، والبنية التحتية التي تُعزز من كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وتسمح بتقليل نسبة التلوث، وكميات الكربون المنبعثة، وتجنب فقدان التنوع البيولوجي، فيُمثل منهجيةً تدعم التفاعل بين الطبيعة والإنسان، وتُحاول تلبية احتياجات كل منهما في ذات الوقت1. ويؤكّد الاقتصاديون الذين يدعمون الاقتصاد الأخضر أن الأساس لجميع القرارات الاقتصادية يجب أن يكون مرتبطاً بطريقة ما بالنظام الإيكولوجي، وذلك لجعل الاقتصادات والمجتمعات أكثر استدامة، وقد تمّ ترويج عملية تخضير الاقتصاد مؤخّراً كاستراتيجية جديدة لتقليل المخاطر البيئية المرتبطة بالاقتصاد، ولتعزيز رفاهية الإنسان.

تعريف برنامج هيئة الأمم المتحدة للبيئة للاقتصاد الأخضر2لأنه لا يوجد حالياً تعريف متّفق عليه دولياً للمصطلح "الاقتصاد الأخضر"تحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفاً عملياً، يُفهم بناءً عليه الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدّي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحدّ على نحوملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشحّ الإيكولوجية. وأما على مستوى عملياتي أكثر، فيمكن إدراك الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يُوجَّه فيه النموفي الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوّث ومنع خسارة التنوّع الأحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي. وهذه الاستثمارات هي أيضاً تكون موجّهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، وكذلك في حالات كثيرة بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية والقطاعية فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاساً ملائماً للتكاليف البيئية.

2) المشاكل التي تواجه قيام الاقتصاد الأخضر :

يعتبر الاقتصاد الأخضر الوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، فبالنسبة للعديد من البلدان النامية لا تزال مكافحة الفقر وعدم وجود احتياجات الإنسان الأساسية من بين الأولويات, ويشكل الطريق نحو الاقتصاد الأخضر تحديا خصوصا للبلدان النامية, حيث أن الأمر يحتاج إلى إرادة سياسية من حكوماتها لرفع التحدي و الوصول إلى إرساء متطلبات الاقتصاد الأخضر .3

أ- متطلبات التحول الى الاقتصاد الأخضر في الدول النامية 4:

- مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار؛
- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد؛
- الاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها؛

- العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقةو إجراءات رفع كفاءة الطاقة؛
- وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعيةو اعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأنظف؛
- مبادرات الاقتصاد الأخضر الوطنية.

ب-التحديات الاقتصاد الأخضر: حيث هناك عدة تحديات منها 5:

التحدي الأول: تحقيق استهلاك وانتاج مستديمين، بفضل مستهلكين ومنتجين يعملون على احترام الجوانب البيئية والاجتماعية للمنتجات والخدمات طيلة دورة حياتهم .

- التحدي الثاني: مجتمع المعرفة عبر نشر معلومات على نطاق واسع والتدريب والتربية طيلة الحياة والحصول على الثقافة، وعبر دعم مزيد من البحث ما يكون شرطا للتنافسية .
- التحدي الثالث: الحكم ويساعد على تطوير مجتمعنا من خلال اشراك الجهات الفاعلة المعنية (كالدولة والهيئات المحلية والشركات والمنظمات غير الحكومية والنقابات ...)
- التحدي الرابع: التغير المناخي والطاقة يتطلب أكثر دقة وتحفظ بالمنتجات التي نستهلكها وتطوير الطاقات المتجددة والتكيف مع الأقاليم .
- التحدي الخامس: النقل والحركة التنقل المستديمة، تتحقق من خلال تعزيز الترحيل الموجه والتكامل والنقل الأقل تلوث عن طريق التمسك بتخفيض التنقل المجبر وتطوير الأنظمة المبتكرة .
- التحدي السادس: الحفظ والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية تجري من خلال تطوير المعرفة والاعتراف بشكل أفضل بتلبية حاجاتنا الأكثر أساسية بالإضافة الى دعم الاقتصاد وتحضير منظمات أكثر تحفظا وابتكار من الناحية البيئية .
- التحدي السابع: الصحة العامة، والوقاية وادارة المخاطر تتحقق من خلال انتباه خاص على نوعية البيئة (الهواء والمياه والتربة والضوضاء...(وعلى انعدام المساواة الاجتماعية المحتملة المتعلقة بذلك .
- التحدي الثامن: الديموغرافيا والهجرة والضمان الاجتماعي تتحقق من خلال تحديد الأثر على الاقتصاد وتوازن انظمة الحماية الاجتماعية، والتمسك بمكافحة كل الإقصاءات الناتجة بشكل خاص عن العمر والفقر والنقص في التعليم والتدريب، والاعتماد على البعد الثقافي المتعدد للمجتمع الفرنسي.
- التحدي التاسع: التحديات الدولية بشأن التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في العالم تتحقق عن طريق دعم الحكم الدولي بغية دمج متطلبات التنمية المستدامة بشكل أفضل ومن خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتامين الطاقة للبلدان الأكثر حرمانا.

ج-الاقتصاد الأخضر في الجزائر :

ينظر للاقتصاد الأخضر في الجزائر على أنه محور للتنمية يمكن أن يساهم في تنويع الاقتصاد وإنشاء مناصب الشغل، وهما رهانان أساسيان بالنسبة للبلد. ذلك أنه وفي سياق يتسم بالمساهمة الضعيفة للصناعة في النمو الاقتصادي (حوالي 5%)، يمكن أن تحسن الزيادة من الاستثمار في قطاعات وفروع الاقتصاد الأخضر (الطاقة المتجددة، والفعالية الطاقية، والفالحة والصيد البحري المستدامان، وتدبير المياه والنفايات، والسياحة البيئية، والنقل المستدام، والبناء المراعي والمحافظ للبيئة، والنباتات الطبية، الخدمات المرتبطة بالبيئة، إلخ.)، ومعدل الاندماج الصناعي (الذي يتراوح ما بين 10 و15%) والنهوض بالتنمية المحلية وفق مقاربة قائمة على إعادة التوازن بين مختلف المناطق (المجالات الترابية) 6 وتشجع الخطة الخمسية الجديدة(2015-2019) لنمو الجزائر، الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر (الزراعة والمياه وإعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة) يمكن أن يشكل تنفيذ الخطة الخمسية للنمو2015-2019 التي تركز بشكل خاص على قطاعات أساسية كالطاقة، وهندسة المياه، والبناء، والصحة، والتربية والتكوين المهني، فرصة بالنسبة للجزائر لإعادة النظر في نموذجها الاقتصادي وإعادة توجيه الاستثمارات العمومية والخصوصية نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة7. وقد تساهم هذه المقاربة المشجعة لتنمية فروع مجددة للاقتصاد الأخضر وذات قيمة مضافة عالية، في النهوض بروح المبادرة لإنشاء الشركات وخلق مناصب الشغل، خاصة لفائدة الشباب والنساء، وتحقيق معدل نمو أقوى وأكثر استدامة (7% في أفق 2019.) كما يجب توجيه الجهود نحو التكوين والبحث والابتكار، وهي المجالات التي مازال العرض المتوفر فيها اليوم غير كاف وغير ملائم للمهن الجديدة للاقتصاد الأخضر8.

3) مقومات قيام الاقتصاد الأخضر في الجزائر :

تحتاج الجزائر لوضع نموذج صناعي جديد يحترم البيئة وأكثر تنافسية، قادر على خلق المزيد من فرص العمل ويساهم في التنمية المحلية. ويندرج تحقيق الانتقال الطاقي وتنمية القطاعات الخضراء ضمن هذا الهدف. غير أنه تعين تعزيز الجهود المبذولة وربطها فيما بينها في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر وذلك كان ب 9:

-تبني استراتيجية شاملة لاقتصاد أخضر ذات أهداف ومؤشرات محددة وقابلة للقياس، تتمحور حول فرص الشغل في مجال الاقتصاد الأخضر، والابتكار التكنولوجي، والبحث والتطوير، والاندماج الصناعي وتثمين رأس المال الطبيعي؛

-وضع مسرد لودليل خاص بمهن الاقتصاد الأخضر وإدراجها في لوائح الأنشطة الاقتصادية؛

-تكييف النظام التعليمي وبنيات التكوين المهني والتكوين المستمر مع المهن الجديدة وتعزيز الشراكات بين الجامعة ومراكز البحث والشركات وغرف التجارة والصناعة والتنظيمات المهنية؛

-وضع نظام وطني للابتكار يكون أكثر فعالية ويستند إلى سياسات عمومية لدعم الابتكار، لا سيما لفائدة الشركة الصغرى والمتوسطة ذات الموارد المالية والكفاءات المحدودة؛

-إصلاح السياسة الصناعية لتشجيع الاستثمار الأخضر؛

- تعزيز التدابير الخاصة بالتتبع والتقييم خاصة من خال إعداد مؤشرات الاقتصاد الأخضر؛

- تيسير نقل التكنولوجيات في إطار التعاون شمال-جنوب وجنوب-جنوب.

لقد أسست **صناديق لتعزيز** الاقتصاد لأخضرو التنمية تتمثل في 10:

*الصندوق الوطني للبيئةو إزالة التلوث ؛

*الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة ؛

*صندوق الاستثمار الفلاحي ؛

*صندوق الطاقات المتجددة ؛

*صندوق مكافحة التصحر ؛

* صندوق حماية السواحل والمناطق الشاطئية.

كما استحدثت **رسوم** لنفس الغرض تتمثل في :

*رسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئية (رسوم متعلقة بتلويث الجو,رسم على المحروقات، رسم على المنتجات النفطية، رسم على الأكياس البلاستيكية)

*رسم للحث على التخلص من النفايات الصناعية السامة والخطيرة؛

* رسم تكميلي على المياه الصناعية العادمة؛

*رسم تكميلي على تلويث الهواء الناجم عن الصناعة؛

*رسم جمع النفايات المنزلية.

ثانيا : الجمـــــارك الخضـــــــراء

أولا: الجمارك هي الجهة الحكومية التي تمتلك السلطة لتنفيذ القوانين الخاصة بتوفير الحماية للصادرات والواردات، وتنظيم عملية دخول وخروج البضاعة بين الدول، وتعرف الجمارك بأنها ضريبة تفرض على المنتجات المستوردة، وأصل مصطلح الجمارك يعود للغة التركية، وهو مشتق من كلمة (گومرك) وعرفت باللغة العربية بكلمة (كس).

1) مهـــام الجمـــارك :

تقوم هيئة الجمارك في الدولة بعدة مهام تتمثل أساسا في حماية الحدود وتنظيم عمليات دخول وخروج السلع بين الدولة والدول الأخرى ويمكن تحديد المهام الأساسية للجمارك فيما يلي11 :

أ- تحصيل الرسوم والضرائب والتحصيلات الأخرى التي يدفعها المستوردون والمصدرون للجمارك طبقا لقانون التعريفة الجمركية والقوانين الأخرى ذات الصلة.

ب- حماية إيرادات الدولة ،وذلك عن طريق منع التهرب من الرسوم والتأكد من دفع الرسوم والضرائب الواجبة

ت- الرقابة على المستودعات بالموانئ البحرية والجوية ،ومتابعة المواد الخام المعفاة من الرسوم الجمركية

ث- الإشراف على حركة المخزون من البضائع في مخازن المستودعات العامة والخاصة المصرح لها بتخزين البضائع المستوردة

ج- الالتزام بتطبيق القرارات والقواعد والمعايير التي تصدرها الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى في الدولة مثل وزارة الزراعة ووزارة التجارة ووزارة الثقافة ووزارة الداخلية ،وأيضا مصلحة الحجر البيطري والحجر الزراعي ،وإدارة مكافحة المخدرات وإدارة التفتيش على الأسلحة والمواد المتفجرة بوزارة الداخلية وإدارة المراقبة على المصنفات الفنية والمطبوعات.

ح- من الوظائف التي تختص بها مصلحة الجمارك هي مكافحة التهريب سواء إلى داخل أو إلى خارج البلاد عبر المنافذ الجمركية سواء البحرية أو الجوية أو البرية وتركز الجمارك جهودها في متابعة جميع المنافذ التي يتوقع أن تتم من خ لالهاأنشطة التهريب التي تتم بهدف التهرب من دفع الرسوم والضرائب أوبهدف إدخال مخدرات وممنوعات إلى البلاد ، أومخالفة التشريعات الجمركية.

خ- وتقوم الجمارك بمعاونة الجهات الرقابية الأخرى في إحكام الرقابة على البضائع الواردة أو الصادرة أو الممنوعة.

د-وتعمل الجمارك على تطوير الأداء الجمركي في مختلف القطاعات الجمركية ، وذلك عن طريق الأخذ بأساليب جديدة مثل الإفراج المسبق و أيضا تطبيق تقنيات إدارة المخاطر على نطاق واسع في مختلف مجالات الجمركية.

وتُعد الحماية الجُمركيّة من الأمور التي تُوفر الحماية على السلع المتنوّعة، ولكن لا يمكن تحديد المُعدّلات الجمركية من خلال التعرفة الجُمركيّة الاسميّة، بل تعتمد على تحديد نسب الحماية الفعليّة المُطبّقة على الدولة المُصدّرة، سواء أكانت نامية أم مُتقدمة، ونوعية السلع المُصدرة، مثل السلع المُصنّعة أو المواد الخام، ظهر بوضوح أن التعرفة الاسميّة تشهد تطوّراً في مُعدّلات الحماية وفقاً للسياسات الجُمركيّة المُطبقة في السوق الصناعيّ ؛ من خلال متابعة مَصدر السلع، وما يؤثّر عليها من تعديلات إقليميّة وجماعيّة.12

2) أهداف الجمارك :

تهدف دائرة الجمارك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجيّة، ومن أهمّها 13:

- الحدّ من النشاطات غير المَشروعة في مجال التجارة عن طَريق مُكافحة التهريب.
- المشاركة في تحفيز ودعم البيئة الخاصّة بالأعمال الاستثماريّة.
- تعزيز ودعم كافّة الموارد الماليّة الخاصة بخَزينة الدولة.
- تطوير وتحسين الأداء الخاص بالمؤسسات التجارية.
- تحقيق مجموعة من القيم، مثل المهنية، والنزاهة، والعمل المُشترك ضمن الفريق.

3) تعريف الجمارك الخضراء :

أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة «الجمارك الخضراء» في عام، 2003 بالتعاون مع عدد من الشركاء، ومنها منظمة الجمارك العالمية، والإنتربول، ومكتب مكافحة الجريمة والمخدرات في الأمم المتحدة، وتم بناؤها على عدد من الاتفاقات الدولية التي تنظم الإجراءات السلمية لنقل النفايات الخطرة والمواد المشعة والكيميائية والنباتات والحيوانات المهددة بالانقراض. ومن أبرز الاتفاقات التي يلتزم بها البرنامج، واتفاقية ستوكهولم حول الملوثات العضوية، واتفاقية بروتوكول قرطاجة، حول السلامة العضوية، واتفاقية بروتوكول مونتريال حول المواد التي تستنزف طبقة الأوزون، ومعاهدة الأسلحة الكيميائية.14

المبادرة تهدف إلى تعزيز قدرة موظفي الجمارك والجهات ذات العلاقة على رصد ومراقبة الاتجار المشروع، وكشف ومنع الاتجار غير المشروع، أو تداول السلع ذات الأثر السلبي في الصحة العامة والبيئة والكائنات الحية النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض، ونقلها وتعبئتها وتحديد هويتها، والعمل على إدراج اشتراطات

وإجراءات تنفيذ المبادرة ضمن الاشتراطات والالتزامات لمنظمة التجارة العالمية، خصوصاً لجنة التجارة والبيئة التابعة للمنظمة.

4) أهداف مبادرة الجمارك الخضراء :

تقوم مبادرة الجمارك الخضراء التي تتبناها الهيئة الاتحادية للجمارك على تعزيز قدرة الإدارات الجمركية وشركائها على كشف ومكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع المضرة بالبيئة، كما ورد في الاتفاقات البيئية ذات الصلة.

وتهدف المبادرة إلى مساعدة الشركاء من وزارات ومؤسسات اتحادية ومحلية وغرف تجارية وتجار ومستوردين وقطاع خاص على تيسير التجارة المشروعة بتلك المواد وتتضمن المبادرة شكلاً فريداً من التعاون والتنسيق المحلي بين الهيئة والإدارات الجمركية والمؤسسات المعنية بالبيئة في الدولة، وكذلك التنسيق الدولي، فيما بين الهيئة والمنظمات الدولية.

وتشمل قائمة الشركاء في مبادرة الجمارك الخضراء على المستوى الدولي أمانات الهيئات التالية: منظمة الجمارك العالمية؛ والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)؛ والاتفاقية المعنية بالتجارة الدولية في أنواع الحيوان والنبات البرية والمهددة بالانقراض؛ واتفاقية بازل؛ واتفاقية استكهولم؛ وبروتوكول مونتريال، وبروتوكول قرطاجة المتعلق بالسلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي؛ ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.وتتيح مبادرة الجمارك الخضراء نهجاً متكاملاً لتزويد موظفي الإدارات الجمركية والمؤسسات والجهات ذات العلاقة بالمعلومات والتدريب وإذكاء الوعي من أجل مساعدتهم على رصد تجارة السلع ذات الأهمية البيئية.

وتتلخص أهداف مبادرة الجمارك الخضراء في المحاور التالية:

- زيادة الوعي لدى إدارات الجمارك المحلية بأهمية ومكونات الجمارك الخضراء؛
- إنشاء مجموعة من المدربين على الجمارك الخضراء في كل إدارة لكي يقدّموا التدريب على المستوى الوطني؛
- التنسيق فيما بين الهيئة وشركائها في مجال البيئة والجمارك والغرف التجارية والقطاع الخاص؛
- تعزيز التعاون الإقليمي والثنائي بين الدولة والمنظمات والمؤسسات والإدارات الجمركية الدولية؛
- توفير الدعم للإدارات الجمركية المحلية والمؤسسات والجهات ذات العلاقة في الداخل؛

- زيادة وعي الجمهور بالجمارك الخضراء عبر وسائل الإعلام.

ثالثا : دور الجمارك الخضراء في تعزيز الاقتصاد الأخضر

1) **إجراءات عمل الجمارك الخضراء في الإمارات العربية المتحدة** :

تتضمن خطة الهيئة الاتحادية للجمارك الاستراتيجية الإماراتية خلال الفترة من 2014- 2016 مجموعة من الإجراءات التي تم العمل على تطبيقها، من بينها:

- حصر المواد الكيميائية ومستورديها من قبل الجهات المعنية كل فيما يخصه وقصر استيرادها على الجهات المرخصة فقط

- إلزام المستوردين للمواد الكيميائية إرفاق نشرات تعريفية بالمنتج أو ما يعرف بنشر سلامة المواد الكيميائية (MSDS)، تتضمن الاسم العلمي والتجاري للمنتج وصيغة المواد الفعالة به، وآثار استخدامه المفرط، وإرشادات طريقة استخدام السليم، وطرق التخلص منه ومن نفاياته، وطرق التعامل معه أثناء الحريق وتخزينه، وما هي المواد الواجب تفادي تخزينها.

- تفعيل قاعدة معلومات وطنية عن المواد الكيميائية وتعزيزها والعمل على تحديثها وفق المستجدات العالمية.

- إلزام الشركات العالمية المستثمرة داخل الدولة بالتقيد بالقوانين والنظم المحلية الخاصة بالمواد الكيميائية وإدارتها واستيراداها، والالتزام بقوانين وتشريعات بلدانهم الأم في هذا المجال، والقوانين والتشريعات والاتفاقيات الدولية.

- تشكيل فرق خاصة لمكافحة حرائق وكوارث المواد الكيميائية ضمن منظومة الحماية المدنية، وزيادة أعدادها وتأهيل وتدريب القائم منها أفراداً ومعدات وأدوات الوقاية وغيرها.

- الدعوة إلى اعتماد منهج دراسي عن المواد الكيميائية، والتعامل معها في الكليات والأكاديميات الأمنية والعسكرية والحربية، لتخريج ضباط لديهم الدراية اللازمة عن تلك المواد ومخاطرها، ليصبحوا نواة تلك التشكيلات الخاصة بمواجهة حرائق وكوراث المواد الكيميائية.

- تشكيل لجان علمية استشارية دائمة من المختصين والمهتمين بالمواد الكيميائية ومخاطرها من الجهات التعليمية والبحثية والأمنية، برئاسة إدارات الحماية المدنية بالدفاع المدني، تعنى بإجراء الدراسات وطرح

الحلول وتقديم المشورة العلمية للتعامل مع المواد الكيميائية والمشاركة في رسم خطط الطوارئ لمواجهة مخاطرها وكوارثها على حد السواء.

• نشر الوعي الثقافي عبر وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة والانترنت، وإصدار الكتيبات والنشرات التوعوية بين الجهات المعنية بالمواد الكيميائية، رقابة وتوريداً وتصنيعاً وتسويقاً واستهلاكاً بين أفراد المجتمع، حول مخاطر هذه المنتجات، ومغبة استخدامها المفرط أو غير السليم من قبل الأفراد والأسر.

• تفعيل القوانين والنظم المحلية الحالية، وسن ما يطورها لفرض العقوبات الرادعة دون استيراد هذه المواد من غير الجهات المخولة نظامياً .

• التشجيع على إنشاء ترخيص للشركات البيئية المتخصصة في معالجة نفايات المواد الكيميائية لإعادة استخدامها والتخلص منها بالطرق العلمية السليمة المعتمدة عالمياً .

• التأكيد على الأفراد والمؤسسات والشركات المتعاملة مع المواد الكيميائية، استيراداً وإنتاجا وتسويقاً واستهلاكاً ، بالعمل على تأهيل العاملين لديهم بمختلف فئاتهم من خلال دورات تدريبية متخصصة على رأس العمل حول المواد الكيميائية ومخاطرها15.

2) انجازات ومشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر16 :

إضافة الى عدة مشاريع محققة في اطار الاقتصاد الأخضر وأهمها (المركز الهجين)HYBRID الطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل :

•أول محطة للطاقة الهجينة (الشمسية- الطاقة الغاز) في الجزائر تقع في حاسي الرمل على بعد 5.494كم جنوب الجزائر، وتحتل مساحة أرض تقدر بـ 130هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، طاقة إنتاجية تصل إلى 150 ميجا واط، منها 120 منتوجا عن طريق الغاز و30 من الطاقة الشمسية.

• متصلة بالشبكة الإلكترونية الوطنية، وتتموقع في منطقة تلغمت على بعد 25 كم شمال حاسي الرمل، وهو أكبر حقل للغاز في أفريقيا، وسيكون مصد ار للطاقة بديل ونظيف.

•عامل البيئة يحتل مكانة مهمة في المشروع، فقد تم تخفيض انبعاثات CO2 بحوالي 33000طن/ سنة مقارنة مع محطات الطاقة التقليدية .وهكذا أنقذت أكثر من 7ماليين م / 3سنة .

•اختيار موقع انشاء هذا المشروع الضخم في منطقة تيلغمت Tilghemt ،بسبب ثالثة عوامل اساسية :على مقربة من حقل غاز حاسي الرمل+ توافر مرافق معالجة الغاز +الشمس تشرق في المنطقة بحوالي 3000 ساعة في السنة.

• تنفيد هذا المشروع يندرج في اطار الانطلاق الفعال للبرنامج وطني للطاقة المتجددة لزيادة 40 في المائة من الطاقة النظيفة في توليد الكهرباء الوطنية بآفاق 2030 .(مصانع اسمنت بمصافي مرشحات النسيج)، المواطنين في صحة جيدة.

•برنامج واسع لتجديد وتحديث معدات مكافحة التلوث تم اصداره من قبل جمعية التسيير بمشاركة مصانع الإسمنت ووزارة البيئة .

•في 2010 تم إنشاء نظام تصفية(مرشحات النسيج) بمصنع الإسمنت الشلف، بفضله قامت الجزائر بنقلة نوعية في مجال حماية البيئة والحفاظ على صحة المواطنين.

• وفي المجموع، عشرة من اثني عشر مصانع الإسمنت الموجودة في البالد، أجرت تركيب تصفية الكيس(سد بني هارون)

• الجزائر لديها في 70 سد مستغلة، بمجموع حجم بلغ 8.6مليار م 3، وهناك أربعة عشر 14سد أخر قيد الإنجاز .

• المجمع الهيدروليكي بني هارون يبقى إنجاز استراتيجي كبير

• على الجانب التقني، ارتفاع السد يصل إلى 120م، ولديه قدرة تخزين عادية تقدر بـ 960 3مليون م وعلاوة على ذلك، الاتساق المادي لديه يشمل ثالثة سدود تخزين 3 : وادي العثمانية، "كدية المدور وركيس"، وقدرة كل منها هي 62 ،35 و65 مليون م 3.

• يوفر المياه الصالحة للشرب لحوالي أربعة ماليين نسمة في إقليم خمس واليات : جيجل، قسنطينة، أم البواقي، باتنة خنشلة، يسمح بسقي أكثر من 000.400 هكتار موزعة على سهول التالغمة، الرميلة، أولاد فاضل، الشمرة، باتنة وعين التوتة . النقل الكبير للمياه في عين صالح/ تمنراست .

• يعتبر مشروع القرن، النقل الهيدروليكي الكبير لمنطقة البيان نحوتمنراست لأنه من الإنجازات الكبرى التي استفادت منها هذه المنطقة الشاسعة للبالد.

•على الأثر الاقتصادي والاجتماعي على المنطقة بعض، هذا نقل يهدف لتزويد مدينة تمنراست من عين صالح بمياه الشرب على مسافة أكثر من 700 كم، ويسمح بالتزويد من المياه الصالحة للشرب بدون انقطاع 24/24سا لأكثر من 90000شخص محطات لتحلية مياه.

• بالنسبة لتحلية مياه البحر، السياسة الوطنية تألفت من برنامج طموح لتركيب محطات تحلية المياه بطاقة كبير اين تسعة 9منها هي في حالة تشغيل بسعة يومية إجمالية/39.1 hm3 يوم وأربعة 4 منها هي مبرمجة

• التوزيع المكاني لمحطات تحلية مياه البحر الحالية والمتوقعة يعتبر تكثيف بالنسبة للغرب مما يشكل جزئيا "الإجهاد المائي "في هذه المنطقة .

•وبشكل أعم، استراتيجية تحلية المياه مسؤولة لخيار تأمين إمدادات مياه الشرب في المدن الساحلية والداخلية، بتوفير فائدة مزدوجة من حيث التخطيط، وهذا يؤمن جزءا كبيرا من تعبئة لمياه الشرب(أكثر من 25في المائة)، ولكن أيضا تحرير الموارد التقليدية بقدر السدود القديمة المخصصة سابقا لإمدادات مياه الشرب تصبح متاحة لأغراض الري.

• 1169خطط رئيسية لإدارة النفايات المنزلية.

تسعى وزارة البيئة والطاقات المتجددة ، من خلال مديرية تنمية ، ترقية وتثمين الطاقات المتجددة ، وذلك في إطار جماعي تشاركي بين القطاعاتوالهيئات المعنية ، إلى إعداد الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة خارج الشبكة والسهر على تطبيقها ، و هذا بموجب المادة 3 من القانون رقم 74-56 من 6 ربيع الثاني 1439 الموافق 25 ديسمبر 2017.

كما تشرف وزارة البيئة والطاقات المتجددة على وضع وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالطاقات المتجددة وإنشاء نظام لمراقبة تطور تكنولوجيات ومعايير الطاقات المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية، التوليد المشترك للطاقة، والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة المائية. كما تساهم في إعداد كل الدراسات الاستشرافية المتعلقة الطاقات المتجددة.

تتكون مديرية تنمية ، ترقية وتثمين الطاقات المتجددة من ثلاثة مديريات فرعية17:

1 مديرية فر عية لتطوير الطاقات المتجددة وتثمينها؛

2- مديرية فرعية تعزيز لترقية وتعميم الطاقات المتجددة؛

3- مديرية فرعية لليقظة والاستشراف .

في حين نجد أن الجزائر رغم جهودها في مجال الاقتصاد الأخضر، غير أنها لم تنضم لمبادرة الجمارك الخضراء التي تبنتها عديد من الدول، وبعض الدول العربية منها على سبيل المثال دولة الإمارات العربية المتحدة كما أشرنا سابقا.

خاتمـــة :

إن نجاح مبادرات الاقتصاد الأخضر يتطلب بناء شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص والتنسيق في المجالات البيئية، الاقتصادية والمالية، وضرورة تطوير نماذج اقتصادية جديدة من أجل التحول إلى الاقتصاد الأخضر، تحقق فرص عمل جديدة وتقضي على الفقر وتتقدم نحوتنمية شاملة ومستدامة، حاولت الجزائر كسائر دول العالم تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر؛ إذ قامت بإنجازات مختلفة منها المتعلقة بالطاقات المتجددة والنقل وإدارة المياه غيرها من الانجازات الأخرى، إلا أنه لابد من بذل جهود أوفر من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

تقترح هذه الدراسة :

- ضرورة زرع الوعي البيئي لدى مختلف أطياف المجتمعو الاهتمام "بخضرنة " الجمارك الجزائرية؛

- تدعيم دور الطاقات المتجددة بما في ذلك طاقة الرياحو الطاقة الشمسية باعتبارهما طاقة صديقة للبيئة هذا من جهة ومن جهة أخرى كبديل لقطاع المحروقات؛

- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الاقتصاد الأخضر ومحاولة تطبيقها للاستفادة منها .

قائمة المراجع والمصادر:

[1] صيد يونس.موفق سهام. تقرارت يزيد.مساعي الدول المغاربية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخدمة التنمية المستدامة.العدد05/2018.ص119

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر 2011. متاح على الرابط الإلكتروني : www.unep.org/greeneconomy.ص7.

[3]ستيدهام رونالد.الاقتصاد التحليلي علوم الأرض و اقتصاد البيئة .دار الكتاب الحديث.2008.ص 62

[4] عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيئي- الاقتصاد الأخضر، مجلة أسيوط، الكويت، ص. للدراسات البيئية، العدد التاسع والثلاثون، يناير2014. متاح على الرابط الإلكتروني: www.aun.edu.eg/arabic/society/pdf/ajoes39_article5.pdf.ص56

[5]قحام وهيبة.شرقرق سمير،الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل.مجلة البحوث الاقتصادية و المالية.ديسمبر2016.ص441

[6] عمراوي سمية.خير الدين جمعة.كعواش محمد. توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة "نماذج لمؤسسات خضراء.مقال .مجلة نماء للاقتصاد و التجارة.ص6

[7] قحام وهيبة و شرقرق سمير.مرجع سابق .ص442

[8] قرين ربيع.حراق مصباح. خيار الاقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية .مجلة العلوم الإنسانية .العدد2.ديسمبر 2019.ص190

[9]عايد راضي خنفر.مرجع سابق.ص77

[10]الاقتصاد الأخضر في الجزائر-فرصة لتنويع الإنتاج الوطني و تحفيزه-تقرير اللجنة الاقتصادية لشمال إفريقيا التابعة لهيئة الأمم المتحدة.ص9

[11] حليس عبد القادر. تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراه.2017.كلية العلوم الاقتصادية .جامعة سطيف .الجزائر.ص5

[12]حليس عبد القادر.ص6

[13]حليس عبد القادر.ص9

[14]برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر 2011. متاح على الرابط الإلكتروني : www.unep.org/greeneconomy ص10

[15]برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر 2011. متاح على الرابط الإلكتروني : www.unep.org/greeneconomy ص17

[16]موقع وزارة البيئة و الطاقات المتجددة .على الموقع الالكتروني /http://www.meer.gov.dz/a

[17]موقع وزارة البيئة و الطاقات المتجددة .على الموقع الالكتروني /http://www.meer.gov.dz/a